اقتصاد

ضغوط على استثمارات النرويج في إسرائيل

تتزايد الضغوط على صندوق الثروة السيادي النرويجي البالغ حجمه 1,6 تريليون دولار للنظر في الشروط التي يستثمر بموجبها في إسرائيل بسبب الحرب في غزة. ويأتي ذلك وسط تعرض الجامعات ومديري الصناديق على مستوى العالم لضغوط لسحب استثماراتهم بسبب الحرب القذرة التي تخوضها إسرائيل ضد قطاع غزة، والتي تقترب الآن من نهاية شهرها السابع حيث تواجه إسرائيل باتهامات بقيامها بعمليات إبادة جماعية ضد الفلسطينيين.

ودعا برلمانيون وعدة منظمات غير حكومية في النرويج أول من أمس، إلى سحب الاستثمارات بالكامل من هناك. وتجري الهيئة المعنية بمراقبة أخلاقيات العمل التابعة للصندوق تحقيقا بالفعل فيما إذا كانت الشركات الإسرائيلية التي يملك الصندوق أسهما فيها لا تمتثل للمبادئ التوجيهية للاستثمار المسموح بها بسبب الحرب. ومع ذلك، يقول معارضون إن توصيات الصندوق يمكن أن تستغرق شهورا، إن لم يكن سنوات، حتى تتحقق.

وطاولت الضغوط أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم (النرويجي)، والذي امتلك استثمارات بقيمة 15 مليار كرونة (1,36 مليار دولار) عبر 76 شركة في إسرائيل في نهاية عام 2023 منها استثمارات في العقارات والبنوك والطاقة والاتصالات، حسبما تظهر بيانات الصندوق. وتمثل هذه الاستثمارات 0,1 بالمئة من إجمالي استثمارات الصندوق.

وقالت رئيسة لجنة فلسطين في النرويج، وهي منظمة غير حكومية، لين الخطيب، في تعليقات لرويترز: «الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد على الاستثمارات الدولية والدعم من الولايات المتحدة... لذلك يجب علينا الابتعاد عن الاقتصاد الإسرائيلي لوقف الإبادة الجماعية المستمرة». وترفض إسرائيل الاتهام بأن عمليتها العسكرية هي حملة إبادة جماعية تقودها الدولة ضد الفلسطينيين. وتقول إنها تعمل للدفاع عن نفسها وتقاتل حركة حماس المسلحة.

وكانت لين الخطيب تتحدث أمام البرلمان النرويجي في اليوم الذي عقدت فيه اللجنة المالية للبرلمان جلسة استماع حول أنشطة الصندوق خلال العام الماضي. ووقف خلف لين الخطيب نحو 20 من النشطاء المؤيدين للفلسطينيين حمل بعضهم لافتة كتب عليها «اسحبوا الاستثمارات الآن». وفي داخل المبنى، سألت النائبة اليسارية كاري إليزابيث كاسكي وزير المالية ومسؤولي الصندوق عن سبب عدم تشديد المبادئ التوجيهية الأخلاقية بالنظر إلى الحرب في غزة. وتريد كاسكي من البرلمان أن يفرض عقوبات على إسرائيل وأن يصدر تعليمات للصندوق ببيع أسهمه في الشركات الإسرائيلية بالكامل. وقالت رئيسة البنك المركزي النرويجي إيدا ولدن باش إن المبادئ التوجيهية الأخلاقية الحالية تمت مراجعتها بدقة وحظيت بإجماع سياسي واسع النطاق. ويعمل الصندوق بموجب قواعد أخلاقية وضعها البرلمان، وقام على مدى سنوات بسحب استثماراته من تسع شركات، جميعها إسرائيلية، بسبب أنشطتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتواجه الشركات الداعمة للاحتلال الإسرائيلي حملة مقاطعة عالمية كبّدتها خسائر باهظة، ومنها ستاربكس وماكدونالدز وكوكاكولا.

(رويترز، العربي الجديد)

عيد العمال بأية حال عدت يا عيد

مصطفى عبد السلام

«عيد بِأَيَّةِ حالٍ عُدتَ يا عيدُ.. بما مَضى أَم بِأَمرٍ فيكَ تَجديدُ»... هذا هو لسان حال ملايين العمال العرب الذين راحوا يرددون ذلك البيت للشاعر الكبير أبي الطيب المتنبي على مسامعنا مع احتفال العالم بعيد العمال في الأول من مايو/أيار، وكأنهم يتحسرون على أحوالهم المعيشية المتردية وقفزات الأسعار وتآكل المدخرات.

أمس خرج ملايين العمال حول العالم للشوارع مطالبين بأجور عادلة وتحسين الدخول والحوافز وظروف عمل أفضل والحصول على مزيد من الحقوق المالية والنقابية والتأمينية. وغطت المظاهرات مناطق عدة، الولايات المتحدة وكندا وأميركا الجنوبية وأوروبا وآسيا وروسيا وغيرها من الدول التي توفر قوانينها حماية لتلك التظاهرات وقبلها تحفظ حقوق العمال.

أما في المنطقة العربية فإن العمال يعيشون وضعاً اقتصادياً ومالياً ومعيشياً متردياً وربما هو الأسوأ منذ سنوات، فبالإضافة إلى مناخ القهر والاستبداد وأساليب القمع التي تحول دون خروج هؤلاء للشوارع للمطالبة بالحد الأدنى لحقوقهم، أو حتى التظاهر داخل مقار أعمالهم للمطالبة بزيادة الأجور بما يتناسب مع التضخم والغلاء، فإن ملايين العمال العرب يواجهون أزمات أخرى أبرزها الغلاء الفاحش وضعف الأجور والرواتب والغبن الاجتماعي والتفاوت الطبقي، ومع حالة القمع فإن الذي يفكر من العمال للخروج في تظاهرة حتى لو كانت داخل مقر عمله فعليه أن يفكر مائة مرة قبل أن يصيبه سيف الملاحقات الأمنية، وتلفيق القضايا ضده، والفصل من الوظيفة والحرمان من الراتب، وربما الضياع والجنون في غياهب السجون لسنين طويلة.

لا فارق كبيراً بين العمال في مصر وسورية وتونس والأردن ممن يواجهون أوضاعاً مالية سيئة وملاحقات عن أقرانهم في الدول النفطية ومنها العراق وليبيا والجزائر.

ولا يفرق عمال اليمن وسورية والسودان وليبيا ولبنان من دول الحروب والقلاقل السياسية والأمنية والاقتصادية عن عمال الدول المستقرة مثل المغرب في ظل غياب جماعي للنقابات العمالية أو على الأقل تأميمها واختراقها من الداخل لصالح أطرف لا يعملون لصالح العمال.

أما في فلسطين فإنّ الوضع بات غاية في السوء والبؤس بالنسبة للعمال بسبب وحشية قوات الاحتلال، فهؤلاء يواجهون خطر الموت والاعتقال بشكل يومي، وفي حال خروجهم إلى الشارع والمغامرة بالذهاب لأعمالهم فإن رصاصات الاحتلال في انتظارهم. اللافت أنه في الوقت الذي تطالب فيه الأنظمة العربية العمال بالصبر والتحمل والتقشف نجد أن هؤلاء يعيشون وكأنهم يرأسون دولاً بالغة الثراء وتعوم على بحار من الأموال.

الذكاء الاصطناعي يضرب الوظائف الأميركية

أقرت شركة من كل أربع شركات في ولاية تكساس الأميركية بأن الذكاء الاصطناعي إما سيخفض متطلبات التوظيف، أو يعيد تشكيل تركيبة القوى العاملة لديها. وقالت حوالى 11% من الشركات المشاركة في استطلاع أجراه مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) في دالاس، والتي تستخدم الذكاء الاصطناعي، أو تخطط لدمجه في نموذج أعمالها، إن الذكاء الاصطناعي سيقلص، أو قد أدى بالفعل إلى تقليص حاجتها للعمالة. وأشارت 13,5% أخرى إلى أن الذكاء الاصطناعي سيغير نمط الموظفين المطلوبين، مما يشير إلى أنه سيتم الاستغناء عن خدمات المزيد من الموظفين، أو سيتطلب الأمر إعادة تدريبهم لشغل وظائف أخرى. ورغم أن قادة الأعمال يرون تأثيراً إيجابياً للذكاء الاصطناعي على زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف، إلا أنهم يقرون بسلبيته مستقبلاً بالنسبة للعديد من الموظفين.

(Getty)

أسماء في الأخبار

انتعاش السفر في الصين

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة الثقافة والسياحة الصينية، أنه تم القيام بما يقرب من 1,42 مليار رحلة داخلية في الصين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، بزيادة بلغت نسبتها 16,7% على أساس سنوي. وانفق السياح المحليون أكثر من 1,52 تريليون يوان (حوالي 213,9 مليار دولار) خلال هذه الفترة، بزيادة 17% عن نفس الفترة من العام الماضي، وفق البيانات التي اورد تها وكالة شينخوا.

«شل» تغادر السوق الصينية

أعلنت شركة شل البريطانية، أمس، عن تخارجها من سوق الطاقة الصيني في إطار جهود للتركيز على الاعمال الاكثر ربحية. وقالت الشركة في بيان، إن القرار أصبح سارياً اعتباراً من نهاية عام 2023، ويشمل أعمالها في توليد الطاقة، والتجارة، والتسويق. وتخارجت «شل» من العديد من الشركات والمشروعات في الآونة الأخيرة، بما في ذلك انسحابها من أسواق التجزئة في المملكة المتحدة وألمانيا، فضلاً عن مشاريع طاقة الرياح البحرية، وفق وكالة رويترز.

أميركا: حظر استيراد اليورانيوم المخصب من روسيا

وافق مجلس الشيوخ الأميركي على تشريع يحظر استيراد اليورانيوم المخصب من روسيا، وارسل الإجراء إلى البيت الأبيض الذي قال إنه يدعم الجهود المبذولة لمنع شحنات الكرملين من وقود المفاعلات النووية. من شأن قانون حظر اليورانيوم الروسي، الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع، مساء الثلاثاء، أن يمنع الواردات بعد 90 يوماً من صدوره، بينما يسمح بإعفاءات مؤقتة حتى يناير/كانون الثاني 2028. ويجب على الرئيس الاميركي جو بايدن التوقيع على مشروع القانون قبل ان يصبح قانوناً. وقدمت روسيا ما يقرب من ربع اليورانيوم المخصب المستخدم لتزويد أسطول الولايات المتحدة الذي يزيد على 90 مفاعلاً تجارياً، مما يجعلها المورد الأجنبي الأول، وفقاً لبيانات وزارة الطاقة الأميركية.

إيران والسعودية نحو تقارب من بوابة الاقتصاد

طهران ـ **صابر غل عنبري**

بعيداً عن سخونة الأحداث والتوترات في المنطقة، ثمة تحركات وزيارات اقتصادية متبادلة مكثفة تجري هذه الأيام بين إيران والسعودية، وهي تشي بتوجه البلدان نحو تقارب اقتصادي، بعد عام من اتفاق المصالحة بينهما في العاصمة الصينية بكين. وتكون طهران الرابحة أكثر من هذا التقارب الذي بدأت ملامحه تلوح في الأفق في ظل أزمتها الاقتصادية على أعقاب تعرض البلاد لعقوبات أميركية شاملة وقاسية منذ عام 2018، والتي ظلت تشكل عقبة أساسية أمام تعزيز علاقات إيران الاقتصادية مع دول العالم في ظل مخاوف هذه الدول من عقوبات أميركية ثانوية إذا ما تعاملت مع إيران اقتصادياً.

وتوجه هذا الأسبوع ثلاثة وفود اقتصادية رفيعة المستوى من إيران إلى السعودية، كما زار إيران وفد اقتصادي سعودي طهران للمشاركة في معرض إكسبو طهران 2024. ويقود وزير الاقتصاد الإيراني إحسان خاندوزي وفداً وزارياً للمشاركة في اجتماعات بنك التنمية الإسلامية، وكذلك وفد يترأسه محافظ البنك المركزي الإيراني محمد رضا فرزين للمشاركة في الاجتماعات نفسها، فضلا عن وفد اقتصادي آخر من الخارجية الإيرانية، يقوده نائب الوزير للدبلوماسية الاقتصادية، مهدي صفري للمشاركة في المنتدى الاقتصادي في الرياض. وأعلن البنك المركزي الإيراني بعيد توجه فرزين إلى السعودية أنه يجري خلال الزيارة مباحثات مع المسؤولين السعوديين بشأن توسيع التعاون والعلاقات النقدية والمصرفية.

وتعليقا على هذه الزيارات، قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، إنها تشكل فرصة جيدة لتوسيع التعاون والعلاقات الاقتصادية بين البلدين، مشيراً إلى أنهما متفقان على تعزيز العلاقات الاقتصادية بموازاة العلاقات السياسية. وأضاف كنعاني أن «آفاق العلاقات بين إيران والسعودية واضحة وتبعث على الأمل».

وعن أهداف هذه الزيارات إلى السعودية، يقول الخبير الاقتصادي الإيراني مرتضى ميري لـ«العربي الجديد» إن إيران تسعى إلى توظيف جميع قدراتها وعلاقاتها لتوسيع التجارة مع الخارج، كونها تتعرض للعقوبات الأميركية، مشيرا إلى ان الزيارات الأخيرة إلى السعودية تأتي في هذا السياق.

فلسطين

غزة: الحرب تشرّد مئات الآلاف من العُمال

تسبب العدوان الإسرائيلي المتواصل منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في تشريد مئات الآلاف من العمال في قطاع غزة

غزة ـ **علاء الحلو**

استقبل عُمال قطاع غزة، أمس الأربعاء، يوم العُمال العالمي، وسط ظروف مأساوية، بفعل تواصل العدوان الإسرائيلي للشهر السابع على التوالي، الأمر الذي فاقم من أوضاعهم السيئة، الناتجة عن الحصار المفروض على القطاع مُنذ سبعة عشر عاماً. وتسبب العدوان الإسرائيلي المتواصل منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بتدمير واسع في البنية التحتية، والأسواق والأبراج والمنشآت السكنية والمدنية، التي تضم الشركات، والمحال التجارية، ما تسبب بفُقدان مئات الآلاف من الفلسطينيين أعمالهم، والتي كانت بالكاد تكفيهم لتوفير مُتطلبات أسرهم الأساسية. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، التي كان يفرضها الحصار الإسرائيلي قبل العدوان، والإغلاق المتواصل للمعابر، ومنع دخول العديد من السلع بحُجة الاستخدام المزدوج، فإن العدوان الإسرائيلي ضاعف من ويلات الأزمة الاقتصادية، ونسب الفقر والبطالة، حيث كان سكان القطاع يُعانون نسب بطالة مرتفعة، اقتربت من سقف 50%، إلى جانب 75% في صفوف الشباب والخريجين، علاوة على تخطي الفقر نسبة 80%، من الفلسطينيين الذين يعتمدون على المساعدات المالية والغذائية والإغاثية.

الآلاف تعرضوا للاعتقال والتعذيب

افادت مؤسسات الأسرى، بأن الاف العمال تعرضوا منذ السابع من اكتوبر/ تشرين الاول الماضي للاعتقال والصلاحقة والتعذيب من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي. واوضحت مؤسسات الاسرى في بيان صادر عنها، امس الاربعاء، ان هذه الاجراءات تاتي في إطار سياسة الانتقام الجماعي التي صعّد الاحتلال من ممارستها وبشكل غير مسبوق منذ بدء العدوان على قطاع غزة. وتابعت، ان العدد الاكبر من عمليات الاعتقال التي طاولت العمال بعد السابع من اكتوبر، استهدف عمال غزة.

شلل مختلف القطاعات

وتسبب العدوان الإسرائيلي بشلل كامل في مُختلف القطاعات الاقتصادية بفعل حالة التدمير الواسعة، والتي تجاوزت 70% من المُنشآت والبنية التحتية، والشركات، والمصانع، والأسواق الشعبية، والمحال التجارية، والمولات، ما أدى إلى فُقدان غالبية العمال مهنهم البسيطة التي كانوا يقتاتون منها. ولم يكتف العدوان بالتأثير في القطاعات التجارية والصناعية، وإنما تجاوز ذلك ليُصيب قطاع الصيد، والذي يضم نحو 4500 صياد، وقطاع الزراعة الذي يضم نحو خمسة آلاف وخمسمائة مزارع، ويُشكلان بمجموعهما نحو 40% من الناتج المحلي الفلسطيني في قطاع غزة، وذلك عبر الاستهداف المباشر للصيادين داخل المناطق التي يدعي أنها آمنة، إلى جانب تجريف الحدود الشرقية لغزة، والتي تفصل القطاع عن الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1948.

نزوح بلا عمل

ويقول الفلسطيني جعفر الجد، إنه فقد عمله في حراسة مُنشأة سكنية مُنذ الأسبوع الأول للحرب الإسرائيلية، بعد أن أجبر الاحتلال السكان على إخلاء المُربع السكني تمهيداً لتدميره، «لم يعُد لأطفالي أي مصدر دخل بعد تدمير المبنى، وتدمير المهنة ذات الدخل المحدود». ويلفت الجد لـ«العربي الجديد» إلى أنه لم يتمكن من توفير أي فرصة عمل بديلة مُنذ نزوحه إلى مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، فيما بات يعتمد بشكل أساسي على بعض المساعدات الشحيحة التي يجري توفيرها داخل مدرسة الإيواء، مُضيفاً: «نضطر في بعض الأحيان إلى بيع أصناف، وتبديلها بأصناف أخرى أكثر أهمية». أما الفلسطيني كرم عبد الرازق، الذي يعمل في أحد محال بيع الإكسسوارات ومواد التجميل، فيقول إن الاحتلال الإسرائيلي قام بتدمير وتجريف سوق الشجاعية المركزي، والذي يضم مئات المحال التجارية والبسطات الشعبية، ما أفقده وعدد كبير من زملائه مصدر عيشهم. ويوضح عبد الرازق لـ«العربي الجديد» أن العدوان الإسرائيلي لم يُفقده مصدر دخله الوحيد فحسب، وإنما أفقده منزل عائلته في حي النصر وسط مدينة غزة، علاوة على إجباره على النزوح نحو مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، في ظل ظروف إنسانية، وصحية، ومعيشية غاية في السوء.

> بطالة قياسية في القطاع... ونسبة الفقر تتجاوز 80%

لا مجال للإبحار

مُنذ بداية الحرب لم يتمكن الفلسطيني محمد الهسي من الإبحار، وممارسة مهنة الصيد التي تشتهر بها عائلته، وذلك بفعل الخطورة العالية نتيجة استهداف الزوارق الحربية الإسرائيلية كل من يقترب من سواحل مدينة غزة، إلى جانب تدمير أجزاء واسعة من الميناء، بما فيها من قوارب صيد، وشباك، ومُعدات. ويلفت الهسي إلى أن قطاع الصيد كان يُعاني قبل الحرب بشكل كبير، بفعل إطلاق النار والملاحقات الإسرائيلية المتواصلة داخل المساحات المسموح بالصيد فيها، إلى جانب التأثيرات السلبية الكبيرة لإغلاق المعابر، ومنع دخول مادة الفيبر جلاس، والمُحركات، وقطع الغيار اللازمة لإصلاح المراكب المعطوبة والمُتضررة. ويُشير الهسي إلى أن العدوان الإسرائيلي، والذي يترافق مع حالة النزوح القاسية تسبب بواقع صعب وماساوي عند شريحة العُمال، و«الصنايعية»، فيما تتضاعف مُعاناة العاملين في مهنتي الصيد والزراعة، والذين يعتمدون في رزقهم على المهن المتوارثة من الآباء والأجداد. ويقول: «لا يُمكنني العمل سوى في مهنة الصيد التي اعتدت عليها مُنذ صغري».

مأساة مئات الآلاف

يلفت رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة سامي العمصي، إلى أن الاحتلال الإسرائيلي تسبب بخسارة مئات الآلاف من العُمال لمصادر رزقهم، بفعل القصف المباشر للبنايات السكنية التي تضم الشركات والمحال التجارية، كذلك تدمير المخازن والأسواق والمصانع التي توفر فرص العمل التي تمكنهم من تدبُر أمورهم. ويُبين العمصي لـ«العربي الجديد» أن الاحتلال الإسرائيلي مُنذ اليوم الأول للعدوان، يُحاول التنغيص على شرائح الشعب الفلسطيني كافة، ومن ضمنهم شريحة العُمال في مُختلف المجالات، وذلك عبر الاستهداف المتواصل، والتدمير الواسع، والذي استهدف كذلك البنوك، ومكاتب الصرافة، الأمر الذي تسبب بغياب السيولة، وانعدام القدرة الشرائية.

تدمير الزراعة

ويُشير رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة إلى أن الاحتلال تسبب بتدمير القطاع الزراعي، والذي يشكّل نحو 25% من الاقتصاد الفلسطيني، والذي كان يخطو في السنوات التي سبقت الحرب لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك من خلال قصف وتجريف الأراضي الزراعية، والتي تُنتج السلة الغذائية لأهالي القطاع، يأتي ذلك فيما أفقد العدوان عشرات الآلاف من عُمال الإنشاءات والبناء ومُختلف المهن الصغيرة أعمالهم، إلى جانب خسارة عشرات الآلاف من العُمال أصحاب التصاريح أعمالهم داخل الخط الأخضر (المُدن الفلسطينية المُحتلة عام 1948). ويصف العمصي العدوان الإسرائيلي بأنه أبشع جريمة عقاب جماعي للفلسطينيين، كذلك الحصار الذي تسبب على مدار السنوات السابقة بالتضييق على شريحة العُمال ومحاربتهم في قوت أطفالهم، داعياً المؤسسات الدولية إلى التحرك لوقف الحرب، والمُساهمة في إعادة إعمار القطاع، وتوفير فرص العمل المُناسبة لمئات الآلاف من العُمال المُتعطلين عن أعمالهم.

ظروف معقّدة

في الإطار، يقول الخبير الاقتصادي محمد أبو جياب: «جاء يوم العمال في ظل ظروف معقدة واستثنائية في قطاع غزة، إذ لا عيد ولا عمل، حيث تتواصل الإجازة القسرية للعمال والموظفين في قطاع غزة منذ سبعة أشهر بحكم الاحتلال والحرب والتدمير الذي أتى على كل منافذ العمل في غزة، سواء على صعيد القطاع الخاص أو القطاع الحكومي». ويوضح أن العدوان الإسرائيلي تسبب في تدمير قطاعات الصناعة، والزراعة، والخدمات، والتكنولوجيا والبرمجة، والإنشاءات وغيرها، ما أدى إلى تضاعف نسب البطالة. وأضاف: «نسبة البطالة قبل العدوان كانت تصل إلى 48%، فيما وصلت الآن إلى ما يزيد عن 90% في قطاع غزة، حيث بات العُمال في تعداد البطالة الحقيقية التي تفتقد لأي مصادر دخل». ويُبين أبو جياب أن شريحة العُمال باتت تعاني، في ظل عدم وجود مأوى، قائلاً: «الآن العُمال منشغلون بالبحث عن السكن، والتنقل من مكان إلى آخر للحفاظ على حياتهم وأولادهم، وقد تحول هذا اليوم العالمي من عيد للعُمال والمطالبة بحقوقهم، إلى عيد دموي خاص بالفقد والفقر والبؤس والنزوح والموت والخوف». وكان الفلسطينيون يحيون في بداية مايو/ أيار من كل عام يوم العُمال العالمي، عبر تنفيذ التظاهرات والفعاليات والمؤتمرات الشعبية المُطالبة بإنصافهم، والمؤكدة على ضرورة وقف المُمارسات الإسرائيلية العدائية بحقهم، والتي تُحاربهم في مهنهم الصغيرة، وفي لقمة عيشهم.

فلسطينيون يعملون ببيع الدجاج المشوي في دير البلح، 9 إبريل 2024 (فرانس برس)

بروفايل

تواصل مجموعة «شي إن» SHEIN التي تقوم بيع السلع الكترونيا صعودها الاستثنائي. هذه المجموعة المثيرة للجدل والاعجاب تمكّن كريس شو Chris Xu، من دفعها نحو تحقيق ارباح هائلة رغم الاتهامات التي تلاحقها

كريس شو

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

متكتم رغم وجوده على رأس إحدى أكبر مجموعات الموضة السريعة. فقد تمكن كريس شو Chris Xu، المعروف كذلك تحت الاسم الصيني كزو يانغتيان Yangtian، من إحداث شركة «شي إن» SHEIN المثيرة للجدل والإعجاب، رغم الانتقادات التي تستهدفها، إلا أن المجموعة التي تقوم ببيع السلع إلكترونيا، تواصل صعودها الاستثنائي. فقد تجاوزت أرباح المجموعة الصينية التي أحدثها كريس شو ملياري دولار في العام الماضي، حسب فايننشال تايمز، كي تحتل المرتبة الثانية وراء مجموعة إنديتكس المصنّعة لعلامة «زارا» التي وصلت أرباحها إلى 5,4 مليارات دولار. وقد وصلت القيمة الإجمالية للسلع التي باعها موقع المعلاق الصيني 45 مليار دولار في العام الماضي. ذلك نجاح مبهر، غير أنه يستند على نموذج اقتصادي يتراوح التعاطي معه في العديد من البلدان بين الإعجاب والانتقاد. فقد اتُهمت المجموعة الصينية التي تخاطب منتجاتها أذواق الشباب، بتشغيل عمال في ظروف سيئة، واستعمال مكونات ضارة، وخلق موضة ملوثة، وتشجيع الاستهلاك المفرط، كما اتُهمت بالتزوير والتقليد.

هذا ما يبرر تشديد الرقابة عليها في الاتحاد الأوروبي، حيث سيتوجب عليها تقديم تقارير سنوياً لتقييم المخاطر، حيث إن عدم احترام المعايير الأوروبية قد يعرّضها لغرامة قد تمثل 6 في المائة من رقم معاملاتها السنوي. وقد سعت العديد من الدول إلى ضبط انتشار خدمات SHEIN في الأعوام الأخيرة. فقد قرر الاتحاد الأوروبي في الأسبوع الماضي معاملة تلك الشركة مثل باقي المنصات الرقمية الأخرى مثل تيك توك أو أمازون، حيث يراد إخضاع العملاق الصيني لنفس قواعد المراقبة في إطار قوانين الجديد التي تؤطر الخدمات الرقمية. سيتوجب على الشركة التي أطلقها كريس شو، البالغ من العمر أربعين عاما، والتي تتوفر منصتها على 108 ملايين مستعمل شهريا في الاتحاد الأوروبي، بموجب ذلك التشريع حماية المستعملين، خاصة القاصرين ضد السلع المزورة والمواد الخطيرة والمنتجات الضارة أو تلك التي تمس بحقوق الملكية الفكرية. وحسب المنظمة غير الحكومية «أصدقاء الأرض»، تقترح الشركة 470 ألفا من الطرازات الجاهزة للشراء على منصتها الرقمية، وهي كميات غير مسبوقة. إنه رقم يصل إلى 900 ضعف مقارنة بما تعرضه علامة فرنسية كلاسيكية.

رغم انسحاب كريس شو اعتبارا من عام 2022، من التسيير المباشر لمجموعته والفروع المرتبطة بها، إلا أنه عندما يجري الحديث عن SHEIN يحيل الكثيرون على مساره الاستثنائي، وهو الذي يرفض إجراء لقاءات صحفية ونادرا ما يعلّق على بعض الأحداث المرتبطة بالمجموعة، إلا ما كان من بعض البيانات الدورية.

فقد كانت مقاربتهم تقوم على توجيه طلبيات لموردين من الحجم الصغير لتلبية الطلب الذي يعبّر عنه العملاء، مكتفين بهوامش أرباح صغيرة، مع التركيز على بيع عدد أكبر من السلع. غير أنه في 2012 أحدث كريس شو SHEINSIDE، لبيع فستانين الزواج عن بعد، ما دفع شريكيه السابقين إلى اتهامه بوضع اليد على حساب الشركة لدى باي بال PayPal. وقد تحولت تلك الشركة في عام 2015 إلى SHEIN، حيث فتحت مقراً رئيسياً بكواغزو في الصين ومكتبا بالولايات المتحدة الأميركية.

أتاح له التركيز على البيع عبر الإنترنت التحكم في التكاليف العامة، كما أن المجموعة التي تلبي طلبات عملاء في أكثر من 150 بلداً وتوفر أكثر من 11 ألف فرصة عمل، لا تتوفر على مصانع للإنتاج، بل تعمل مع الآلاف من المصنعين عبر عقود، خاصة في الصين. في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية عن لجوء المجموعة إلى وضع طلب للإدراج في البورصة بالولايات المتحدة، غير أنها تنتظر الضوء الأخضر من الصين، ولكن ذلك يواجه بمعارضة شديدة من قبل سياسيين أميركيين، ما قد يعيق عملية الإدراج، وهو ما دفع مراقبين إلى توقع أن تطرق المجموعة أبواب بورصة لندن.

المغرب

إجراءات حكومية لمواجهة الغلاء واختلال الأسواق

قرر مجلس المنافسة في المغرب فتح تحقيق حول السير التنافسي في سوق سمك السردين، الذي يكثر عليه الطلب من قبل الأسر، بخاصة ذات الدخل المحدود، في ظل غلاء الأسماك الأخرى.

الرباط ـ **العربي الجديد**

تواصل في الأيام الأخيرة الرسائل التحذيرية التي يبعث بها مجلس المنافسة في المغرب، والتي تكشف عن اختلالات في السوق تضر بالمستهلك المحلي، في سياق متسم بشكوى الأسر من تراجع قدرتها الشرائية بسبب الغلاء. وكشف المجلس، أول من أمس الثلاثاء، عن احتمال وجود اتفاق حول تحديد الأسعار بين الفاعلين الاقتصاديين في سوق توريد سمك السردين، وهو السلوك الذي يمنعه قانون حرية الأسعار والمنافسة، بسبب عرقلته المنافسة في السوق، والأضرار التي يلحقها بالمستهلكين. وقرر مجلس المنافسة باقتراح من مقرره العام بالنيابة، فتح تحقيق حول السير التنافسي في سوق سمك السردين، الذي يكثر عليه الطلب من قبل الأسر، خاصة ذات الدخل المحدود، في ظل غلاء أصناف الأسماك الأخرى. يأتي البيان كي يؤكد سعي المجلس إلى التنبيه ودق ناقوس الخطر في ما يتعلق ببعض المنتجات واسعة الاستهلاك، فقد سبق للمجلس، في الأسبوع الماضي، أن أصدر تقريراً يكشف فيه الممارسات التي تخترق أسواق الجملة للخضر والفواكه، وهي أسواق وصفها وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المغربي محمد صديقي، بـ«الصندوق الأسود». وتوصل مجلس المنافسة إلى أن الوسطاء يتمتعون بقوة كبيرة في تحديد الأسعار، بالنظر للموقع الذي يحتلونه في التسويق بين المنتج والمستهلك، مشيراً إلى أنّ المنتج يصل إليهم بما بين 30 و40% من السعر النهائي. ويلاحظ أن سوق التجزئة للخضر والفواكه يعرف سيادة نوع من التواطؤ بين تجار التجزئة الذين يعملون على تحديد هوامش مضاعفة بمرتين أو ثلاث مرات، ما يثير الكثير من القلق حول شفافية عمل سوق التجزئة. واعتبر رئيس الجامعة المغربية لجمعيات المستهلك وديع مديح، أنّ لجوء المجلس، باعتباره مؤسسة دستورية، إلى التحذير والتنبيه ودق ناقوس الخطر حول بعض الممارسات الضارة بالمستهلك «ينسجم مع المهمة التي يفترض أن يتولاها، بمعية أجهزة حكومية أخرى يعهد إليها بالرقابة وحماية المستهلك»، وشدد، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، على أنّ المجلس يفترض فيه أن يتدخل بشكل منهجي بهدف تعيين الاختلالات التي تخترق أسواق بعض السلع والخدمات، وعدم الانتظار طويلاً كي يبدي رأيه ويرتب العقوبات الواجبة، حيث يتوجب استحضار سابقة سوق الوقود التي حررت قبل أكثر من ثمانية أعوام. وفرض مجلس المنافسة، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بحق 9 شركات وقود غرامات بنحو 184 مليون دولار، بعد ارتكاب مخالفات منافية لقانون حرية الأسعار والمنافسة، وهي مخالفات جرت في أسواق التموين والتخزين وتوزيع البنزين والسولار. وتتوقع 76,3% من الأسر ارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال الاثني عشر شهراً المقبلة. ورغم توصل الحكومة ورجال الأعمال والاتحادات العمالية إلى اتفاق بمناسبة عيد العمال يقضي بالزيادة في أجور الموظفين الحكوميين بحوالي 100 دولار، ورفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 10%، فإنّ الاقتصادي المتخصص في المالية العامة، محمد الرهج، يعتبر في حديثه لـ«العربي الجديد» أنّ ذلك لا يعدو أن يكون نوعاً من التدارك لتاكل القدرة الشرائية بفعل التضخم المتراكم منذ 2022.

مسوق سمك في طنجة (Getty)

السعودية

تباطؤ التضخم رغم ارتفاع الإيجارات

مسقط ـ **كريم رمضان**

مفارقة سجلتها بيانات الهيئة العامة السعودية للإحصاء (حكومية)، بشأن انخفاض معدل التضخم بالمملكة العربية السعودية إلى 1,6% خلال شهر مارس/ آذار الماضي مقارنة بفبراير/ شباط، رغم استمرار ارتفاع الإيجارات، ما أثار تساؤلات حول أسبابها وانعكاسها على مجمل اقتصاد المملكة.

ووفقاً لبيانات الهيئة، فقد جاءت أسعار الإيجارات للمساكن كأبرز مؤثر في التضخم المسجل في مارس/ آذار على أساس سنوي، حيث ارتفعت أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى بنسبة 8,8%، كما سجلت إيجارات المنازل في السعودية ارتفاعا بنسبة 10,5% خلال مارس، متأثرة بزيادة أسعار إيجارات الفلل بنسبة 9,7%. وشهدت سوق الإيجارات العام 2024 تؤشر إلى انخفاض بالتضخم نتيجة تراجع الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في المملكة العربية السعودية.

ويؤكد الخبير الاقتصادي دور الانخفاضات بالإنتاج النفطي في تحريك نسبة التضخم بدول الخليج، مشيراً إلى سياسات تكتل منظمة الدول المصدرة للبترول وحلفائها (أوبك+) في هذا الصدد، والتي التزمت بها السعودية. ولذا يتوقع عجاقة أن يسجل التضخم في دول الخليج تراجعاً طفيفاً، ولا سيما في السعودية، لأنّ نسبة التضخم المتوقعة أصلاً هي 1,8%، لكنه أشار إلى أن ارتفاع سعر النفط عالمياً قد يبدل الأمور. وهذا الارتفاع تحتاجه المملكة ولسعر برميل يراوح بين 90 و100 دولار، كي تستطيع الاستمرار في مشاريعها الكبرى بشكل أو بآخر، وهي المشاريع التي تأخذ اقتصاد السعودي نحو التحول للقطاعات غير النفطية، وهو ما تحتاجه السعودية، حسب عجاقة.

تنظيم سوق الإيجارات

حسب الخبير الاقتصادي السعودي عبد الحميد العمري، فإنّ السبب الرئيس للتضخم العالمية الراهنة مع التضخم في أغلب البلدان، والذي عجزت السياسة النقدية المتشددة عن كبحه وإعادته لما دون 2%، هو ارتفاع الإيجارات وأسعار الطاقة، باعتبار أن كليهما يتحرك خارج دائرة تأثير أي سياسات نقدية مهما كانت شدتها، حسبما أورده عبر منصة إكس. ومن دون تنظيم كهذا، يتوقع الخبير الاقتصادي أندرو هاموند أن يستمر معدل التضخم في الارتفاع بالسعودية ليصل إلى 2% على أساس سنوي خلال الأشهر المقبلة، وفقا لما أورده موقع «أرابيان غلف بيزنس إنسايت». ويُشير تباطؤ التضخم في السعودية رغم استمرار ارتفاع الإيجارات إلى عدة عوامل اقتصادية، حسب هاموند، منها تلاشي الأثر المباشر لارتفاع ضريبة القيمة المضافة وتعوّد المستهلكين على وجودها، بالإضافة إلى انخفاض مؤشر الأسعار في قطاعي الإسكان والتعليم بعد الإصلاحات الاقتصادية وترك عدد من غير السعوديين الذين غادروا المملكة مساحات في الإيجارات والإسكان. ويرى هاموند أن تطور نسبة التضخم في السعودية يؤشر إلى قدرة السياسات الحكومية على التحكم في التضخم وتحقيق توازن اقتصادي، لافتا إلى أن البيانات الرسمية تشير إلى أنه بالإمكان السيطرة على التضخم في السعودية من خلال الإصلاحات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية.

أخبار

ارتفاع ارباح الشركات في بورصة قطر

أعلنت بورصة قطر، أمس الأربعاء، ارتفاع أرباح الشركات المدرجة – باستثناء شركة الفالح التعليمية القابضة - خلال الربع الأول من 2024 بنسبة 5,83% على أساس سنوي.

وأشارت البورصة، في بيان لها، إلى أن قيمة أرباح الشركات المدرجة في الثلاثة أشهر الأولى من العام الجاري بلغت 13,1 مليار ريال، مقابل ربح بقيمة 12,3 مليار خلال الفترة نفسها من 2023.

وكشفت البورصة أن السنة المالية لشركة الفالح التعليمية القابضة تنتهي في 31 أغسطس/آب من كلّ عام. ويتداول ببورصة قطر 50 شركة، موزعة على سبعة قطاعات، وهي: البنوك والخدمات المالية، والصناعة، والعقارات، والنقل، والاتصالات، والبضائع والخدمات الاستهلاكية، والتأمين. يُشار إلى أن أرباح الشركات المدرجة ببورصة قطر انخفضت خلال عام 2023 بنسبة 3,03% سنوياً، لتبلغ 47,44 مليار ريال، مقابل 48,92 مليار ريال في عام 2022.

الأردن: جهود للحد من نسب البطالة

أكدت شركة المدن الصناعية الأردنية أن العامل الأردني هو نواة الإنتاج في مختلف القطاعات، مشيرة إلى أن ما تشهده المدن الصناعية الأردنية من نماء وتطور يتواصل بسواعد العمالة الوطنية المؤهلة في الشركات الصناعية وغيرها من القطاعات، حسب وكالة الأنباء الأردنية (بترا).

وقال مدير عام الشركة عمر جويعد في بيان أمس الأربعاء، بمناسبة اليوم العالمي للعمال إن المدن الصناعية الأردنية وبفضل التوسع الأفقي والعمودي في انتشارها شكّلت وجهة لآلاف الشباب الباحث عن فرص العمل، حيث وفرت فرص العمل بمختلف القطاعات والمهن التي تحتاجها الصناعة الأردنية.

وأشار الى إسهامات الشركة في النهضة الاقتصادية والتنموية من خلال الحد من نسب البطالة وتوفير فرص العمل للشباب من خلال فروعها المنتشرة في مختلف محافظات المملكة، موضحا أن المدن الصناعية انخرطت بالعديد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات مع عدد من الجامعات الرسمية والخاصة والمبادرات الهادفة لإدماج الشباب في سوق العمل.

طلب على عقارات ابوظبي

شهد الربع الأول من عام 2024 نمواً قوياً في الطلب على عقارات أبوظبي، ما انعكس بشكل إيجابي على أسعار العقارات وحجم وإجمالي قيمة المعاملات. ومن المتوقع أن يستمر هذا الأداء القوي خلال العام الجاري، وفق تقرير السوق العقاري للمبيعات والإيجار في أبوظبي في الربع الأول 2024 الصادر عن موقع «بيوت. كوم».

ووفقاً للتقرير، تصدرت كلّ من «الريف» و«الغدير» قائمة المناطق الأكثر طلباً لشراء الشقق بأسعار منخفضة في أبوظبي، في حين احتلت «جزيرة الريم» و«شاطئ الراحة» المراتب الأولى ضمن فئة شراء الشقق الفاخرة.

في المقابل، برزت كل من «الريف» و«مدينة خليفة» كأفضل الخيارات للباحثين عن فلل بأسعار منخفضة، بينما كانت «جزيرة ياس» و«جزيرة السعديات» أكثر المناطق طلباً من قبل الباحثين عن فلل فاخرة في أبوظبي.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن موقع «بيوت.كوم» شهدت أسعار الشقق والفلل الفاخرة في المناطق الأكثر طلباً، ارتفاعاً بنحو ستة بالمائة خلال الربع الأول لعام 2024.

طاقة

تركز الولايات المتحدة الأميركية عقوباتها بشكل مكثف على قطاع الغاز المسال الروسي، باعتباره مجالاً رئيسياً تريد إضعافه على المدى الطويل، وذلك لأربعة أسباب رئيسية تجعلها لا تتوقف أبداً عن تحقيق ذلك

حرب على الطاقة الروسية

أربعة أسباب تجعل أميركا لا تتوقف عن استهداف الغاز المُسال

مشروع لإنتاج الغاز المسال في شبه جزيرة يامال الروسية، 5 مايو/ أيار 2016 (كيريل كودريافتسيف/ فرانس برس)

للحد ـ العربي الجديد

تصوب الولايات المتحدة بشكل دقيق على قطاع الغاز الطبيعي المسال في روسيا، ربما بشكل أكبر من استهدافها قطاع النفط، والذي بدا واضحاً في تعثر خطة روسية طموحة لزيادة صادرات الوقود الأزرق عبر التوسع في إنتاجه، إذ تبدو واشنطن حريصة على المضي قدماً في أهدافها لأربعة أسباب رئيسية، معاقبة روسيا على استمرار حربها في أوكرانيا عبر تجفيف منبع رئيسي للموارد المالية، تأتي حتماً ضمن الأسباب الأربعة التي تجعل أميركا لا تتوقف أبداً عن خنق قطاع الغاز المسال، ولكن هناك أهداف أخرى أبعد من ذلك، فأميركا تريد تقويض الإمدادات الروسية إلى الصين والتالي رفع كلف الطاقة لديها ما يؤثر على اقتصادها وتنافسية سلعها بشكل غير مباشر، فضلاً عن رغبتها في الحفاظ على تبعية أوروبا في الإمدادات إلى الغاز المسال الأميركي، الذي استحوذ على مساحة كبيرة من السوق بعد الحرب الروسية في أوكرانيا وفرض عقوبات على موسكو منذ 2022، والهدف الرابع هو إضعاف قوة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ويعد تعليق مشروع الغاز الطبيعي المسال الروسي الرائد في القطب الشمالي أخيراً من قبل المشغل الرئيسي «نوفاتك» أحدث إنجازات واشنطن في خنق القطاع، ولكن من غير المرجح أن يكون الأخير، وفق تصريحات المسؤولين الأميركيين. فقد قال مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون موارد الطاقة، جيفري بيات في الرابع والعشرين من إبريل/نيسان: «لقد أضطرت شركة نوفاتيك مؤخراً إلى تعليق الإنتاج في منشأة تسييل الغاز الطبيعي المسال 2 في القطب الشمالي، ويرجع ذلك جزئياً إلى العقوبات التي فادتها إدارة الرئيس جو بايدن». وأضاف بايت: «سنواصل تشديد الخناق. سنستمر في استهداف مجموعة واسعة من الكيانات المشاركة في تطوير مشاريع الطاقة الرئيسية الأخرى، ومشاريع الطاقة المستقبلية أيضاً والبنية التحتية المرتبطة بها». وجاء قرار تعليق الإنتاج في المشروع بسبب العقوبات ونقص الناقلات، مما يعطل عملية التوريد إلى أسواق الغاز الطبيعي المسال الآسيوية من خلال الطريق البحري الشمالي، والتي لا يمكن تأمينها إلا عبر ناقلات مخصصة للظروف الجليدية. كما تعد محطة «أوست لوغا» للغاز الطبيعي المسال (على بحر البلطيق قرب سانت بطرسبرغ)، ومشروع الغاز في «ياقوتيا» ضمن أهداف الولايات المتحدة أيضاً لخنق الغاز الروسي المسال. وقال سايمون وانتينز مدير محطة «إنرجي أسبكتس» للأبحاث في تحليل أوردته نشرة «أويل برايس» الأميركية المتخصصة في الطاقة إن الولايات المتحدة لن تتوقف أبداً عن استهداف قطاع الغاز الطبيعي المسال في روسيا لأربعة أسباب رئيسية.

ضرب مصادر المال السريع

السبب الأول هو أن الغاز المسال أصبح المصدر الأكثر أهمية للطاقة في عالم غير آمن على نحو متزايد، على عكس النفط أو الغاز الطبيعي الذي يتم نقله عبر خطوط الأنابيب، فالغاز المسال لا يتطلب سنوات ونفقات ضخمة لإنشاء بنية تحتية معقدة قبل أن يصبح جاهزاً للنقل إلى أي مكان. وبمجرد تحويل الغاز الطبيعي إلى غاز مسال، يمكن شحنه ونقله إلى أي مكان في غضون أيام وشراؤه بشكل موثوق إما من خلال عقود قصيرة أو طويلة الأجل أو على الفور في السوق الفورية. وتعمل روسيا على زيادة إمدادات الغاز الطبيعي المسال المنقول بحراً للتعويض عن انخفاض صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى أوروبا التي خفضت بشكل حاد اعتمادها على موسكو في مجال الطاقة بعد اندلاع الصراع في أوكرانيا قبل عامين. ووفق بيانات شركة «كيبلر» المتخصصة في تتبع شحنات النفط والغاز زادت صادرات روسيا من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 4,3% في الربع الأول من العام الجاري إلى 8,7 ملايين طن مقارنة بالفترة ذاتها من 2023. وجاءت الزيادة في الصادرات وفق ما نقلت صحيفة «كوميرسانت» الروسية أخيراً، وسط تزايد الإمدادات إلى الاتحاد الأوروبي بواقع 4% إلى ما يقرب من خمسة ملايين طن طن. وشركتا «يامال» للغاز الطبيعي المسال التابعة لـ«نوفاتك» الروسية و«سكالين» للطاقة التي تسيطر عليها غازبروم هما أكبر موردين للغاز الطبيعي المسال الروسي. وتدفع هذه البيانات الولايات المتحدة إلى تشديد الخناق على مشروعات الغاز المسال الروسية في الفترة المقبلة كسبب ثان من عقوباتها ضد هذه القطاع، فصادرات الطاقة تظل تشكل حجر الأساس لاقتصاد روسيا النفطي في الأساس، وأنها كانت عازمة على موازنة انخفاض الدخل من النفط والغاز عبر خطوط الأنابيب مع ارتفاع إمدادات الغاز الطبيعي المسال. وكان نائب رئيس الوزراء الروسي الكسندر نوفاك قال في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، إن روسيا تعتزم رفع حصتها في سوق الغاز الطبيعي المسال إلى 20% (ما لا يقل عن 100 مليون طن سنوياً) بحلول عام 2030، من 8% (حوالي 33 طناً في 2023). ووفق المحلل في قطاع الطاقة سايمون وانتينز، كسبت روسيا ما يقرب من 100 مليار دولار من صادرات النفط والغاز خلال الأيام المائة الأولى من الحرب في أوكرانيا. ويشكل عام، كانت الإيرادات من ارتفاع أسعار النفط والغاز بعد الغزو أكبر بكثير من تكلفة استمرار روسيا في خوض الحرب. ومع ذلك، مع بدء الأسعار في التراجع مرة أخرى وتزايد العقوبات على روسيا، تقلصت مواردها المالية وقدرتها على تأمين نصر عسكري صريح بشكل كبير. وستشكل خسائر الغاز الطبيعي المسال الروسية نتيجة للعقوبات مكسباً للولايات المتحدة تحديداً، ما يعد سبباً ثالثاً من وراء ضرب مشاريع الغاز المسال الروسية في مقتل. وقد قفزت صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية من الصفر قبل عام 2016 إلى حوالي 124 مليار متر مكعب هذا العام، بذهب معظمها إلى أوروبا.

> تراجع صادرات الغاز المسال الروسي إلى آسيا 7% في الربع الأول

تقليص حصة روسيا من الغاز الطبيعي عالمياً

وبحسب وكالة الطاقة الدولية، فإن حصة روسيا من الغاز الطبيعي على المستوى الدولي من المتوقع أن تنخفض من حوالي 30% في العام الذي سبق غزو أوكرانيا إلى حوالي 15% بحلول عام 2030. ومن المتوقع أن تنخفض إيراداتها من مبيعات الغاز الطبيعي من حوالي 100 مليار دولار في عام 2021 إلى أقل من 40 مليار دولار بحلول عام 2030. ويرغم أن أوروبا تبدو خاسرة في معادلة الاستهداف الأميركي للغاز الروسي، حيث ترتفع كلف استيرادها للطاقة بينما تعاني موازنتها من ضغوط مالية كبيرة، إلا أنها تواصل الانجرار إلى فرض المزيد من العقوبات على الطاقة الروسية، رغم تحوف الأسواق من ذلك. وتبحث المفوضية الأوروبية هذا الشهر، فرض عقوبات على الغاز الطبيعي المسال الروسي، وفقاً لما ذكرت نشرة «إنرجي إنتلجنس» الأميركية نهاية إبريل/ نيسان. وبحسب صحيفة «بوليتيكو» الأميركية، فإن الإجراءات الجديدة قد تشمل قيوداً على ثلاثة مشاريع للغاز الطبيعي المسال الروسي، وعلى إعادة تصديره من موانئ الاتحاد الأوروبي. وحتى الآن، فرضت بروكسل حظراً شاملاً على صادرات الفحم الروسي والنفط الخام المنقول بحراً إلى الاتحاد الأوروبي، لكنها لم تتوصل إلى توافق بشأن قيود الغاز الطبيعي المسال الروسي وسط معارضة دول مثل المجر، التي لا تزال تعتمد كثيراً على توريد الغاز الطبيعي من موسكو. وكان الاتحاد الأوروبي قد خفض اعتماده على روسيا في واردات الغاز بنحو الثلثين منذ بداية غزو أوكرانيا، وذلك من خلال مزيج من الانقطاع المفاجئ عن موسكو وزيادة واردات الغاز من النرويج والولايات المتحدة. وشكل الغاز الطبيعي المسال الروسي نسبة 5% فقط من استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي العام الماضي، ويدفع الاتحاد الأوروبي ما يقدر بنحو ثمانية مليارات يورو (8,56 مليارات دولار) لروسيا مقابل صادراتها التي لا تزال تتواصل بصورة رئيسية إلى موانئ فرنسا وإسبانيا وبلجيكا. والسبب الثالث وراء تصميم واشنطن على تدمير قطاع الغاز الطبيعي المسال الروسي بشكل فعال على المدى الطويل، وفق تحليل سايمون وانتينز في نشرة «أويل برايس» هو أن هذه الصناعة مرتبطة بشكل وثيق في روسيا بالرئيس فلاديمير بوتين شخصياً، فقد نظر منذ فترة طويلة إلى الغاز الطبيعي المسال وخاصة من موارد الغاز الضخمة في القطب الشمالي باعتباره المفتاح للمرحلة الرئيسية التالية لنمو الطاقة في روسيا.

رفع كلف الصين لكبح جماح سلعها

ويبدو أن واشنطن توجه سهامها نحو الاقتصاد الصيني بشكل غير مباشر عبر تقويض صادرات الغاز المسال الروسية إلى الصين التي تكافح أميركا لكبح جماح سلعها الرخيصة التي تغرق الأسواق العالمية، إذ تهدف إلى جعل استيراد الصين الغاز المسال أكثر كلفة مع تراجع الإمدادات الروسية كهدف رابع من وراء العقوبات ضد مشاريع الغاز المسال الروسية. وتتشابك الخيوط من وراء هذه الأهداف، إذ أشار تحليل نُشر في مجلة فورين بوليسي الأميركية نهاية إبريل/ نيسان إلى استعداد الولايات المتحدة لفصل جديد في الحرب التجارية مع الصين، ولكن من فوق منصات الطاقة، حيث تجري ترتيبات تهدف إلى حظر صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية إليها، بهدف جعل منتجاتها أكثر كلفة، بما يحد كثيراً من تنافسية سلعها عالمياً، حيث تتهم واشنطن بكين بإغراق أسواقها بالسلع. فقد نشرت وزارة الطاقة الأميركية في 23 فبراير/ شباط، إشعاراً يرمي إلى «عدم بيع موارد الطاقة لدينا (الأميركية) إلى دول منافسة لا تتوافق مع مصالحنا ومصالح حلفائنا»، والدولة الوحيدة المحتملة التي يمكن أن تشتري الغاز الطبيعي المسال والتي ينطبق عليها هذا الوصف هي الصين، وفق التحليل الذي شارك فيه غابرييل كولينز، زميل مركز دراسات الطاقة في معهد بيكر للسياسة العامة في جامعة رايس الأميركية ومعهد أكسفورد لدراسات الطاقة، وستيفن آر مايلز، زميل أبحاث في الغاز الطبيعي المسال في معهد بيكر للسياسة العامة. وتطرق التحليل إلى السبب وراء تفكير الولايات المتحدة في تقييد مبيعات الغاز الطبيعي المسال للصين، لافتا إلى أنه رغم أن الصين استحوذت على أقل من 4% من إجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية خلال العام الماضي 2023، إلا أنها الآن أكبر وجهة لاستيراد هذه السلعة من الولايات المتحدة بموجب العقود طويلة الأجل، حيث يمثل المشترون الصينيون ما يقرب من 25% من الصادرات طويلة الأجل. وتخشى واشنطن تراكم إمدادات الطاقة لدى الصين في وقت تعاني السوق الأميركية والأوروبية تحديداً من مواجهة الصناعات الصينية.

احتياطيات هائلة من الغاز الاميركي

كشفت ثورة النفط الصخري عن احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي في جميع انحاء الولايات المتحدة، مما جعلها تتجاوز قطر واستراليا كاكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العام الماضي 2023، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الاميركية. ومن المتوقع ان تتضاعف شحنات الغاز في اميركا بحلول نهاية العقد، مع النمو السريع للطلب عبر آسيا وتحرك اوروبا لاستبدال الغاز الروسي المنقول عبر خطوط الانابيب والذي بدا فور اندلاع الحرب في اوكرانيا.

جو بايدن

صعود تجارة الصين مع دول «بريكس»

بكين ـ العربي الجديد

أظهرت بيانات صادرة عن الهيئة العامة للجمارك الصينية، أن قيمة تجارة الصين مع دول مجموعة «بريكس» بلغت 1,49 تريليون يوان (حوالي 209,7 مليارات دولار) خلال الربع الأول من العام الجاري، بزيادة بلغت نسبتها 11,3% على أساس سنوي. وقالت الهيئة إن هذه المعاملات شكلت 14,7% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية للصين خلال الفترة المذكورة. ومن بين أعضاء «بريكس»، ارتفعت صادرات الصين إلى البرازيل وواردتها منها بنسبة 25,7% و30,1% على أساس سنوي على التوالي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2024. كما واصلت التجارة بين الصين وروسيا توسعها خلال هذه الفترة، وتميزت بنمو تداول منتجات مثل الطاقة والسيارات، فضلاً عن الآلات والمعدات العامة، وفقاً لما نقلته وكالة شينخوا الصينية، أمس الأربعاء عن هيئة الجمارك. وزادت التجارة بين الصين والهند أيضا بنسبة 8,5%، مسجلة نمواً لخمسة أرباع متتالية. وفي الوقت نفسه، شهدت جنوب أفريقيا، باعتبارها أكبر شريك تجاري للصين في أفريقيا لمدة 14 عاماً على التوالي، نمواً قوياً في تجارتها مع الصين. وتعد مجموعة «بريكس» آلية للتعاون بين الأسواق الناشئة ضمت في البداية البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. وفي الأول من يناير/كانون الثاني الماضي، انضم إلى المجموعة كل من السعودية ومصر والإمارات وإيران وإثيوبيا.

مصنع يلتقط مصابيح في مقاطعة جيانغشي وسط الصين، 8 أغسطس 2023 (فرانس برس)

الرقائق تنعش صادرات كوريا الجنوبية

سوق في العاصمة سيول، 13 سبتمبر 2023 (فرانس برس)

سيول ـ العربي الجديد

تسارع نمو صادرات كوريا الجنوبية الشهر الماضي، بدعم من الطلب القوي في الأسواق العالمية على الرقائق الإلكترونية (أشباه الموصلات) وتسجيل صادرات السيارات ارتفاعاً جديداً أيضاً. وأظهرت بيانات صادرة عن وزارة التجارة والصناعة والطاقة، أمس، أن صادرات البلاد زادت بنسبة 13,8% على أساس سنوي في إبريل/نيسان لتصل قيمتها إلى 56,2 مليار دولار. وارتفعت الواردات بنسبة 5,4% على أساس سنوي إلى 54,7 مليار دولار، مما أدى إلى فائض تجاري قدره 1,53 مليار دولار. وحققت كوريا الجنوبية فائضاً تجارياً لمدة 11 شهراً متتالياً، وفق البيانات التي أوردتها وكالة يونهاب للأنباء، أمس الأربعاء. وبحسب القطاع، قفزت صادرات الرقائق بنسبة 56,1% على أساس سنوي إلى 9,96 مليارات دولار، لتحافظ على النمو لمدة ستة أشهر متتالية. وبحسب الوجهة، سجلت صادرات كوريا إلى الولايات المتحدة رقماً قياسياً جديداً بلغ 11,4 مليار دولار الشهر الماضي، بزيادة 24,3% على أساس سنوي. وواصلت الشحنات إلى أكبر اقتصاد في العالم مكاسبها لتسعة أشهر متتالية. وأظهرت البيانات أيضاً أن الصادرات إلى الصين ارتفعت بنسبة 9,9% إلى 10,5 مليارات دولار.

المقاطعة تهبط بمبيعات «ستاربكس»

نيويورك ـ العربي الجديد

تكبدت شركة «ستاربكس» الأميركية أول انخفاض فصلي في مبيعاتها منذ أكثر من ثلاث سنوات، في ظل المقاطعة التي استهدفت سلسلة المقاهي في الكثير من الدول العربية والإسلامية على خلفية دعم الولايات المتحدة الاحتلال الإسرائيلي في حربه المستمرة على قطاع غزة منذ نحو سبعة أشهر، فضلاً عن خفض العملاء إنفاقهم على الرغم من الحسومات والمشروبات الجديدة المضافة إلى قائمة منتجات ستاربكس. قالت راشيل روجيري المديرة المالية في مقابلة، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية إن أداء «ستاربكس» يعكس تأثير الطقس البارد في يناير/ كانون الثاني الماضي، وبيئة استهلاكية أكثر حذراً حول العالم، والصراع في الشرق الأوسط. وأضافت: «لسنا سعداء بالأداء في الربع الأول من العام. لقد زدنا تركيزنا حقاً، ولدينا طريق واضح جداً للمضي قدماً». جاء عزوف المستهلكين عن سلسلة المقاهي الأميركية واسع النطاق، إذ انخفضت المعاملات الإجمالية بنسبة 6%، وتراجعت في كل قطاع من القطاعات الجغرافية للشركة. وانخفض صافي الإيرادات المجمعة 1,8% إلى 8,6 مليارات دولار، في حين جاءت ربحية السهم باستثناء بعض البنود أقل من التوقعات. وتحاول «ستاربكس» جذب العملاء بإطلاق مشروبات جديدة، بما في ذلك مجموعة من مشروبات اللافندر التي تم إطلاقها لأول مرة في أوائل مارس/ آذار الماضي. كما تسعى أيضاً إلى تسهيل الوصول إلى منتجاتها من خلال عروض «اشتر واحدة واحصل على الأخرى مجاناً»، وعروض نصف السعر. وعلى نطاق واسع، تتطلع إلى مضاعفة مكافآت أعضائها وبناء آلاف المتاجر الجديدة. وخفضت «ستاربكس» في الربع الأخير من العام الماضي توجيهاتها للمبيعات، لكنها حافظت على هدف الربح، حيث راهن المسؤولون التنفيذيون على أن زيادة الكفاءة والمتاجر الجديدة ومن وصفتهم بالعملاء المخلصين ستعوض تباطؤ نمو الإيرادات. ولم تكشف عن التغييرات في أهدافها في بيان صادر مساء الثلاثاء. كانت مجموعة الشايع مشغلة «ستاربكس» في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قد شطبت في مارس/آذار الماضي ألفي وظيفة بسبب تداعيات المقاطعة على أعمالها، بما يخفض القوى العاملة في سلسلة المقاهي الأميركية في المنطقة بنحو 20%، حيث أرجع متحدث باسم الشركة حينها تسريح العمالة إلى «الظروف التجارية الصعبة».

مقهى «ستاربكس» في منطقة الركاب بمطار دبي، 6 مارس 2024 (Getty)

رؤية

حوار عربي أوروبي في عمّان

جواد العناني

مفهوم الاتحاد الأوروبي لأمنه ودفاعه في جنوب البحر المتوسط كان محور الحوار في الندوة التي عقدت بالعاصمة عمّان، يوم 25 ابريل/ نيسان 2024 في كلية الحسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية في الجامعة الأردنية. ونظم الندوة مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية وملتقى شومان للأمن والدفاع Schuman Security and Defense Forum الموجود بالعاصمة بروكسل والتي يقع فيها المركز الرئيسي للاتحاد الأوروبي.

وبعد نقاش وجدل امتد بكثافة على مدى ثماني ساعات وزعت على كلمتي الافتتاح ثم محاضرتين من د. فايز الخوري ممثل وزارة الخارجية، والبروفسور زكي لايدي Zaki Laidi، ومع أن اسمه يبدو عربياً، إلا أنه فرنسي الجنسية ومتخصص في العلوم السياسية وأستاذ مشهود له، وهو يعمل حالياً مستشاراً لجوزيف بوريل فونتيليس Josef Boriell Fontelles المفوض المسؤول عن الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي. وبعد ثلاث حلقات نقاشية، طلب مني ومن باتريك سيمونيه Patrick Simonnet سفير الاتحاد الأوروبي إلى الشرق الأوسط، أن يقدم كل واحد منا ملخص الأفكار والتي حازت على الاهتمام والنتائج والتوصيات التي يمكن أن نخرج بها.

وللإنصاف يجب أن نقول إن سفارة الاتحاد الأوروبي بقيادة السفير في عمّان بيير كريستوف تشاتزيسافاس، والدكتور زيد عيادات مدير مركز الدراسات الاستراتيجية، قد أعدا برنامجاً مكثفاً، وأدارا النقاش والجلسات بكفاءة عالية، وجاءت كلمتاهما الافتتاحيتان معبرة عن موقف المفكرين العرب الحاضرين، أمثال د. عبد المنعم سعيد من مجلس الشورى المصري، والدكتور حسن المومني رئيس كلية الحسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية، واللواء المتقاعد د. محمد فرغل من الأردن، والعميد رياض الجريري المتقاعد من دائرة المخابرات العامة. وشارك في الاجتماعات سفراء الدول الأوروبية وبعض الدول العربية والآسيوية، وباحثة من أوكرانيا كانت متحمسة للدفاع عن بلدها.

وحتى ندخل إلى لب الموضوع، فقد استأثرت ثلاث قضايا مهمة على البحث. أما القضية الأولى فهي أوكرانيا والحرب الإسرائيلية على غزة والضفة الغربية، والثانية الأمن البحري، مع إشارة واضحة إلى البحر الأحمر وباب المندب. أما القضية الثالثة فهي قضية الأمن الحدودي ومكافحة الجريمة العابرة للدول في الشرق الأوسط، والتي كان المتحدثون الثلاثة فيها من الأردن باعتباره يشن حملة واسعة ضد تهريب المخدرات وتبييض الأموال على حدوده منعاً لإدخالها للأردن أو لاستخدام الأراضي الأردنية مَعْبراً إلى الدول المجاورة.

أما التعريف الآخر الذي نوقش فهو تحديد الموعد الذي بدأت فيه حرب إسرائيل على غزة. وهناك من يقول إن هذه حرب بين إسرائيل كدولة، وحماس كحركة مقاومة شعبية. ولكن الجانب العربي أوضح أن تضييق تعريف الجانب الفلسطيني المقاوم وحصره في حماس هو سعي واضح لتبرير الهجوم الإسرائيلي للاحقة أتباع حماس وكل من يمنحها ملاذاً أو غطاء، وهو ما يسمح لإسرائيل بقتل المدنيين وتوسيع رقعة الحرب الدائرة إلى جبهات مختلفة حتى تتحول من حرب ثنائية إلى حرب إقليمية، ولربما إن طال أمدها قد تتحول إلى حرب عالمية.

وفي إطار الحديث عن البحر الأحمر وأمنه كنقطة عبور مهمة للسفن ولا يجوز العبث بالأمن فيه، فقد انصب اهتمام الباحثين الأوروبيين على تقديم سيناريو يتهم إيران بتحريك أعوانها في أربع دول عربية خدمة لحربها ضد إسرائيل، وهذا ينطبق على الحوثيين المؤيدين لإيران، والمهددين للملاحة في البحر الأحمر، وما لذلك من آثار سلبية على التجارة والاقتصاد الدوليين. وأشاروا إلى أن الحرب الإقليمية الدائرة في الشرق الأوسط حالياً بدأت تساهم في التضخم ورفع الأسعار، وزيادة نسبة البطالة، ومنع حركة إعادة البناء في كثير من الدول العربية.

ومع أن موضوع السلاح النووي قد أثير أثناء النقاش مني ومن بعض المتحدثين، إلا أن الجانب الأوروبي لم يُعِر هذا الموضوع الاهتمام الكافي. ولكن بدا وكأن هناك اتفاقاً على ضرورة إنهاء الحرب في غزة لأنها هي المحرك لكل هذه المعارك الإقليمية. ويجب أن يحصل تعاون وثيق بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط. وقد خصوا من الدول العربية دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى الأردن، ومصر، والمغرب، وأن يبقى الباب مفتوحاً لمن يريد الانضمام.

وأشار كل من الدكتور حسن المومني وأنا إلى عملية برشلونة التي صدرت عن اجتماع وزراء خارجية دول شمال وجنوب المتوسط، والتي أصدرت إعلاناً بعد الاجتماع عام 1995 سُمي «اعلان برشلونة». وأنشئت بموجبه عملية برشلونة التي يجتمع فيها مرتين كل عام وزراء الخارجية العرب ونظراؤهم في الاتحاد الأوروبي لبحث ثلاثة أمور، هي العلاقات السياسية، والعلاقات الاقتصادية، والعلاقات الثقافية. ولكن العملية فشلت. وأكدتُ في ختام ملاحظاتي على ضرورة إعادة تقييم اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية لتكون أكثر إنصافاً للجانب العربي.

أما الموضوع الذي أكد عليه الجانب الأردني بالإضافة إلى ضرورة إنهاء الحرب في غزة، وإيقاف معاناة الشعب الفلسطيني على يد الحكومة الإسرائيلية وجيشها، هو الاتفاق على عملية سياسية تفضي إلى حل الدولتين على حدود الخامس من حزيران/ يونيو 1967. وكذلك فإن من الضروري دعم الأردن في حربه ضد المخدرات والعصابات الإرهابية التي تتاجر به. وأشار المتحدثون في الندوة (رياض الجريري العميد المتقاعد من المخابرات وصاحب الخبرة الطويلة المتميزة، وكل من اللواء المتقاعد محمد فرغل، والدكتور حسن المومني)، إلى ما يتكبده الأردن من خسائر في حماية حدوده من تهريب الأسلحة والمخدرات، وما يقوم به الأردن من دور متميز في حماية أمن جيرانه.

وبيّنتْ للحاضرين دور الأردن في استقبال اللاجئين في المنطقة، والتي كانت لهجرة بعضهم لأوروبا آثار عميقة على الحياة السياسية والاقتصادية هناك، وآن الأوان لأوروبا لتقدر ذلك وتعترف به، وتوفر للأردن تعويضاً عن الخسائر السنوية التي يتكبدها في هذا الشأن والتي تقدر بنحو سبعة مليارات دولار سنوياً. الحوار العربي الأوروبي صار ضرورة ملحة، ولا بد أن يستمر، لأننا جيران ولأن مسلوكيات كل منا ستصب في مستقبل الطرف الآخر وأمنه واستقراره.